

Distr.  
LIMITED

TD/B/52/L.4  
13 October 2005

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

### الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية:

#### سمات جديدة للترابط العالمي

##### موجز أعده الرئيس

١- رحّب المجلس بتحسّن الأداء الاقتصادي في معظم البلدان النامية وبالتقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، اللذين تحقّقا في بيئة اقتصادية خارجية أفضل. وقد انتقلت منافع النمو السريع في الصين والهند إلى العديد من البلدان الأخرى في آسيا وغيرها من المناطق. غير أن المجلس سلّم بأن شكل البيئة الاقتصادية العالمية لا يزال تحدّد البلدان المتقدمة النمو بسياساتها على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى صعيد التجارة، رغم تزايد أهمية البلدان النامية في التجارة والمالية على الصعيد الدولي ورغم اتساع نطاق التجارة بين بلدان الجنوب. ووجهت بضعة وفود أيضاً الانتباه إلى أن وتيرة التنمية الاقتصادية ليست واحدة في جميع أرجاء العالم وأن بعض البلدان تتأخر عن غيرها في إنجاز أهدافها الإنمائية الوطنية وفي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢- وسلّمت الوفود بأن منطقة آسيا كانت المنطقة الأكثر دينامية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وربما ستظل كذلك في السنوات القادمة، ولكن اقتصادات أمريكا اللاتينية شهدت انتعاشاً قوياً في عام ٢٠٠٤، وتشير آفاق العام ٢٠٠٥ إلى استمرار ذلك الانتعاش. غير أن مدعاة القلق الرئيسية لدى الوفود لا تزال أداء النمو في أفريقيا. غير أن هذا الأداء شهد بوجه الإجمال تحسّناً بارزاً منذ عام ٢٠٠٣، ولكن النمو في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى لا يزال متدنياً تديناً شديداً لا يتيح فرصة لزيادة كبيرة في دخل الفرد الواحد وانخفاضاً ملحوظاً في حدة الفقر.

٣- ولاحظت الوفود بعين القلق أن الفقر لا يزال مشكلةً جديدة في العديد من البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً وفي البلدان الواقعة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. ومن الصعب جداً على هذه البلدان أن تبلغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن القيود المفروضة من الخارج وكذلك تطبيق نماذج إنمائية

غير مناسبة يُعتبران سبب هذه النتيجة المخيبة للآمال، ولا تزال هذه البلدان تعتمد على المساعدة الخارجية. وفي هذا السياق، رحبت وفودٌ عديدة بالتقدم الذي أحرز مؤخرًا في التعاون الدولي لصالح أفريقيا مثل الاتفاق على مضاعفة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، والتزام عدد كبير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بزيادة إجمالي ما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة لا تقل عن نسبة ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، كما رحبت هذه الوفود بقرار شطب الديون المتبقية المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبالقرار المتعلق بالنظر في تخفيض الديون التي لا تستطيع أن تتحملها بعض البلدان التي تكافئ من حيث درجة الفقر البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. غير أن هذه الوفود أكدت أنه إذا أُريد لهذا الشكل من أشكال التخفيف من عبء الديون أن يساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وجب ألا يكون ذلك على حساب تدفقات المعونة.

٤- وأعرب عددٌ من الوفود عن الرضى لأن الارتفاع في أسعار النفط الدولية لم يؤثر حتى الآن تأثيراً سلبياً كبيراً في آفاق النمو العالمية، وذلك أساساً بفضل انتقال في البلدان المتقدمة النمو إلى أنماط إنتاج أقل اعتماداً على كثافة الطاقة. غير أن بعض الوفود أعرب عن القلق إزاء ما يلحقه ارتفاع أسعار النفط من أثر سلبي بالبلدان النامية التي لا تستفيد هي نفسها من ارتفاع حصائل الصادرات مثل البلدان التي تعتمد في المقام الأول على الصادرات من المواد الخام الزراعية.

٥- وعم شعور بالقلق إزاء تزايد أوجه الخلل في الحسابات الجارية على الصعيد العالمي وإزاء آثار تصحيح هذا الخلل في نهاية المطاف على الاقتصاد العالمي، لا سيما اقتصادات البلدان النامية. وسلمت الوفود عموماً بأن وجود نمط في نمو الطلب أكثر توازناً من الناحية الجغرافية من شأنه أن يساعد في تصحيح أوجه الخلل هذه. ومن الضروري أن تتشارك في عمليات التكيف الضرورية اقتصادات الفئات الرئيسية وبلدان العجز الرئيسية. ولكن لوحظ أن إجراء تصويب للعجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة يقتصر على زيادة قيمة العملة في بعض بلدان الفئات الآسيوية أو على انكماش في الولايات من شأنه أن يؤدي إلى آثار انكماشية جديدة تلحق بالاقتصاد العالمي بأسره، ويمكن أن تؤدي إلى تراجع في الاتجاه المعاكس لتحسن أسعار الأساسية الدولية وما يرافق ذلك من تبعات تلحق بالعديد من البلدان النامية. ونتيجة لذلك، فإن تصويب الخلل يتطلب تنسيقاً للسياسة العامة يكون تنسيقاً متعدد الأطراف وقائماً على قاعدة واسعة، كما يتطلب إجراءات مقابلة في اقتصادات الفئات الرئيسية الأخرى.

٦- ولوحظ أن عدداً من البلدان النامية، وبخاصة تلك الواقعة في شرقي آسيا وفي أمريكا اللاتينية، قد سجل فوائض في الحساب الجاري رغم الزيادة الكبيرة في وارداتها. وقد أدى ذلك وما رافقه من جهود للمحافظة على سعر صرف تنافسي إلى تراكم ضخم للاحتياطي كما أدى في الوقت ذاته إلى تدفق لرأس المال إلى خارج تلك البلدان.

٧- ووجه كثيرٌ من الوفود الانتباه إلى التقلب المستمر في أسعار السلع الأساسية الأولية وإلى كون أسعار السلع الأساسية بالأرقام الحقيقية لا تزال اليوم أدنى مما كانت عليه قبل نحو ٢٠ سنة. ولاحظت هذه الوفود أيضاً أنه بالنظر إلى انتشار ملكية الشركات الأجنبية للصناعات الاستخراجية رافق ارتفاع الأسعار وازدياد الصادرات من هذا القطاع ارتفاع أيضاً في تحويل الأرباح. وأشار عددٌ من المشاركين إلى أن تقلب أسعار السلع الأساسية ليس في مصلحة المنتجين ولا في مصلحة المستهلكين ويمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة في توزيع عوامل الإنتاج. أما إلقاء نظرة جديدة على الآليات الممكنة لتقليل عدم الاستقرار في الأسعار لمجموعة واسعة من السلع الأساسية بغية التخفيف إلى الحد الأدنى مما تلحقه من أثر سلبي بالإيرادات فيمكن أن يساعد في تعزيز قيام شراكة عالمية من أجل التنمية.

٨- ودارت مناقشة قوية بشأن مسألة حيز السياسة العامة للبلد. فمن ناحية، أشارت وفود من البلدان النامية إلى سياسات مبتكرة، وفي أحيان كثيرة غير تقليدية، أدت دوراً أساسياً في تسريع التغيير الهيكلي وتراكم رأس المال في الصين والهند، وأظهرت بلدان أخرى في الوقت ذاته تمسكاً أكبر بإصلاحات هيكلية تقليدية أسفرت في معظم الأحيان عن أداءٍ مخيبٍ للآمال. ورأت هذه الوفود أن الفوارق الهائلة بين سياسات الصين والهند وسياسات البلدان النامية الأخرى الناجحة تبرز أهمية وجود حيز كافٍ للسياسة العامة للبلد لوضع استراتيجيات إنمائية تفي بحاجاته المحددة وتناسب ظروفه. وأشار كذلك إلى أن وجود حيز كافٍ للسياسة العامة مطلوب أيضاً لتمكين البلدان المستفيدة من بلوغ النتيجة القصوى للمعونة الأجنبية وذلك بوضع استراتيجيات للنمو والتنمية تتعلق ببلد بعينه.

٩- ومن الناحية الأخرى، أعربت وفود من بلدان صناعية رئيسية عن تحفظاتها عن مفهوم حيز السياسة العامة بحد ذاته. ورأى أحد هذه الوفود أن زيادة مشاركة البلدان النامية في نظام التجارة المتعدد الأطراف من شأنه أن يعزز لا أن يقلص حيز السياسة العامة لهذه البلدان. ورأى وفد آخر أن توافق آراء ساو باولو لم يقصد إدخال مفهوم حيز السياسة العامة كمجال جديد من مجالات عمل الأونكتاد. فلكل بلد من البلدان أن يحدد التوازن بين حيز سياسته الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية التي يعتبرها مناسبة، وأن يقرر في هذا السياق حجم الالتزامات الدولية الجديدة بالتنازل عن حيز السياسة العامة الوطني.

١٠- وعلى ضوء أوجه الخلل العالمية الحالية سلمت الوفود بوجه عام بأن التطور المقبل للظروف الخارجية للتنمية ليس مؤكداً. فتقلب أسعار السلع الأساسية يشكل خطراً جدياً على استدامة النمو، ويلزم تنسيق أفضل على الصعيد الدولي للتقليل من التقلب في أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف. وأشار أيضاً إلى أن النظام المالي الدولي بحاجة إلى إصلاح ضمانةً لمزيد من الاستقرار المالي العالمي.

١١- وظهر اتفاق عام على اعتبار البيئة الخارجية المؤاتية حالياً شرطاً ضرورياً للنمو والتنمية المستمرين لكنه ليس كافياً؛ ويلزم أيضاً مواصلة بذل الجهود المحلية لتكوين رأس المال وإحداث تغيير هيكلي. ولا ينبغي الركون لارتفاع أسعار السلع الأساسية، وينبغي للبلدان النامية أن تواصل التطلع إلى التنوع باعتباره استراتيجيتها الفضلى الطويلة الأجل. وينبغي لمصدري السلع الأساسية الذين استفادوا من الزيادات الأخيرة في الأسعار وفي حجم الصادرات أن يواصلوا بذل جهودهم الرامية إلى تنوع قطاع السلع لديهم وكذلك لزيادة القيمة المضافة في قطاعات أخرى. وذكر أيضاً أن بلداناً نامية عديدة قد اعتمدت سياسات متضافرة لحسن الإدارة، والحد من الفقر، والتجارة المفتوحة استجابةً للدوحة، ولكن جهود هذه البلدان لم يقابلها زيادة في فرص دخول الأسواق. بل إنه بإمكان البلدان متقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية بمنحها فرصاً أفضل لدخول السوق وكذلك بتيسير نقل التكنولوجيا وزيادة المساعدة المالية وتخفيف عبء الديون.

١٢- وأكد بعض الوفود أن التعاون بين بلدان الجنوب على النحو المتفق عليه في إعلان الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين البلدان النامية، وهذا يؤدي بثبات إلى فتح أسواقها أمام منتجات غيرها من البلدان النامية. ورأى وفد آخر مشكلة أيضاً في الحماية فيما بين البلدان النامية. وأشار إلى أن بذل جهود متعددة الأطراف في إطار جدول أعمال الدوحة قد يوفر ضمانات لتحرير التجارة بين بلدان الجنوب أفضل من الضمانات التي توفرها الاتفاقات التجارية الإقليمية فيما بين البلدان النامية.

١٣- وأعربت وفودٌ عديدة عن رضاها عن التحليل المتوازن والمفيد الذي تضمنه "تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥". أما السمات الجديدة للترابط العالمي التي حللها التقرير فقد تتطلب تعديلات للاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية على المستوى الدولي. واعتُبر ذلك التقرير تقريراً يساعد على فهم الاتجاهات الأخيرة في الاقتصاد العالمي، لا سيما التفاعل بين أوجه الخلل في الاقتصاد العالمي من ناحية وبين ما ينطوي عليه بروز شرق وجنوب آسيا كقطب نمو جديد من آثارٍ على البلدان النامية، من الناحية الأخرى.

١٤- ولاحظ أحد الوفود أن تقييم "تقرير التجارة والتنمية" للحالة الاقتصادية في بعض البلدان المتقدمة النمو قد يكون تقييماً مفرطاً في التشاؤم، وأن وصف السياسة التجارية للبلدان المتقدمة النمو كسياسة حمائية هو وصفٌ مُبالغ فيه، بينما تمنى وفد آخر لو أولى التقرير اهتماماً أكبر للتجارب الاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٥- وأكد عددٌ من الوفود على الدور الهام للأونكتاد في تحديد العناصر لاستراتيجية إنمائية عالمية متماسكة وفي عرض آراءٍ بديلة بشأن السياسات الاقتصادية انطلاقاً من منظورٍ إنمائي. واقترح أيضاً تعزيز القدرة التحليلية للأونكتاد وقيام الأونكتاد بمواصلة تعزيز تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى ومع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

١٦- وبعض المسائل التي جرى تناولها في الجلسة العامة استمر النظر فيها في جلسة غير رسمية شارك فيها فريق من الخبراء. وقيل هنا إن أوجه الخلل العالمية هي في معظمها مشكلة في البلدان متقدمة النمو إذ تمثل الولايات المتحدة ٧٠,١ في المائة من العجز العالمي بينما تمثل الفائض الرئيسي اقتصادات اليابان (٢٠ في المائة) وألمانيا (١١,٩ في المائة) والصين التي لا تمثل إلا ٧,٩ في المائة من الفائض العالمي.

١٧- وأعرب فريق الخبراء عن اعتقاده بأن الحالة الراهنة هي حالة هشة ولا يمكن أن تستمر في الأجل الطويل. فالعجز الخارجي للولايات المتحدة يمول في معظمه من البنوك المركزية التي تستثمر احتياطياتها مع القطع الأجنبي في أصول بالدولار، هذه البنوك التي تمثل لها الأصول المحسوبة باليورو بديلاً جدياً. ولا بد من إجراء تعديل، ولكن طريقة إجراء هذا التعديل تُعتبر على جانب من الأهمية الحاسمة لأداء الاقتصاد العالمي. واعتُبر أن السبيل الأقل كلفة هو التقاسم الدولي للأعباء الذي ينطوي على تعزيز إيرادات الولايات المتحدة، وزيادة سرعة النمو في منطقة اليورو، وزيادة قيمة سعر الصرف، وإجراء قدر من التخفيض في معدل النمو في الصين. ولكن تقليل وتيرة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين حتى وإن كان بمثابة "هبوط هادئ" سيؤثر على البلدان النامية.

١٨- وفيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد الصيني تحديداً، حاجج فريق الخبراء بالقول إنه فيما ينبغي تجنب إجراء زيادة كبيرة في قيمة العملة يُستصوب أن يحقق الاقتصاد العالمي واقتصاد الصين على حد سواء توازناً أكبر بين قوى النمو المحلية والخارجية. ويمكن أن يساعد تعزيز قطاع الخدمات في تخفيض معدل وفورات الأسر المعيشية وفي إتاحة المجال لنمو أكثر توازناً. وعلى غرار ذلك، فإن زيادة الدخل في المناطق الريفية لا يؤدي فقط إلى توزيع جغرافي أفضل للتنمية بل يساعد أيضاً في زيادة الطلب المحلي الذي يمكن أن يعوّض عن تباطؤ نمو الصادرات نتيجة لزيادة سعر الصرف أو تقليل حجم الصادرات إلى الولايات المتحدة.

١٩- وأشار أعضاء فريق الخبراء إلى أن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي تتسم بعدم كفاية الاستثمار (وليس "بضخامة الوفورات")، كما أشاروا إلى أن الوفرة الزائدة في رأس المال الدولي يمكن أن تؤدي مباشرة إلى زيادة الضغط على أسعار الصرف في اقتصادات السوق الناشئة مما يزيد من خطر وقوع أزمة مالية. وفي الوقت الحاضر، يراكم العديد من البلدان النامية احتياطيات من القطع الأجنبي لتجنب هذا الإفراط في قيمة أسعار الصرف ولتتمتع بنمو تغلب فيه "الصادرات" وليس "الديون". وتلجأ هذه البلدان النامية إلى مراكمة الاحتياطيات أيضاً كضمانة في وجه هجمات المضاربة وتجنباً للحالات التي تستلزم اللجوء إلى الإقراض شديد المشروطة من صندوق النقد الدولي.

٢٠- وفيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية ذكر أن تقلبات الدخل وليس تقلبات الأسعار هي المشكلة الحقيقية. وبغية تثبيت الحصائل يمكن النظر في جعل مرفق التمويل التعويضي بصندوق النقد الدولي مرفقاً أكثر جاذبية للبلدان النامية؛ فأدوات إدارة مخاطر الأسعار التي تعتمد على السوق ليست حلاً لدى معظم البلدان النامية. واقترح أحد الوفود أن تنظر حكومات بلدان النفط والمعادن التي تستفيد من المكاسب المفاجئة في مثال النرويج، أي إنشاء صندوق وطني للسلع الأساسية والافتقار في الإنفاق على حصة محدودة من عائداته. وسلّم بأن الحاجات الملحة إلى الاستثمار والإنفاق العام في البلدان النامية تجعل من الصعب إيجاد دعم سياسي للإبقاء على مسار العمل هذا.

٢١- وشاع تصور في الجلسة العامة وكذلك في النقاش مع أعضاء فريق أعضاء فريق الخبراء وهو أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو، خدمة للمصلحة المتبادلة للجميع، تعزيز جهودها المبذولة للتنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي لحل مشكلة أوجه الخلل العالمية، وأنه ينبغي للبلدان النامية أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى زيادة التنوع والتصنيع، فضلاً عن تجنب المزيد من المديونية، على أن تضع في اعتبارها أن الظروف المؤاتية للكثير منها حالياً قد تكون ظروفًا مؤقتة.

-----